

التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية .. الفرص والتحديات

د . جاسم المناعي

تعتبر الاقتصادات العربية الأكثر من نوعها انكشافاً على الاقتصاد العالمي حيث تمثل التعاملات معه في هذا الصدد نسبة كبيرة من الناتج الاجمالي المحلي العربي . لذلك فإن الاقتصادات العربية تتأثر بالطبع بدرجة كبيرة بما يجري على الصعيد العالمي . وكما نعلم، يمر حالياً الاقتصاد الدولي بمجموعة من المتغيرات التي تنعكس بدرجة أو بأخرى على الدول العربية من دون التقليل من شأن كثير من المتغيرات، إلا أنني أعتقد بأهمية ثلاثة متغيرات رئيسية تستحق منا في هذا المجال بعض التركيز والتأمل .

وتتمثل هذه المتغيرات أولاً في تزايد أهمية ودور الدول النامية، وثانياً ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، وثالثاً حالة الاقتصاد الأمريكي في ضوء أزمة الرهن العقاري . سنحاول في البداية أن نتطرق بإيجاز لهذه الم تغيرات قبل أن نتعرف إلى تأثيرها في الاقتصادات العربية .

على أثر انتهاء الحرب الباردة، ومع سقوط جدار برلين في نهاية الثمانينات وتسارع عولمة الاقتصاد بدأت كثير من اقتصادات الدول النامية تتحرك ضمن فضاء أوسع، كما بدأت باكتشاف وتسخير امكانياتها الكبيرة للاستفادة ليس فقط من الأسواق المحلية المحدودة بل بدأت للمرة الأولى بالتوسع إلى آفاق أرحب على مستوى العالم بأكمله .

وتزامنت مع هذا التحول في المنهجية الاقتصادية لكثير من دول العالم تطورات عالمية أخرى مواتية على صعيد التكنولوجيا ممثلة في انتشار خدمات الانترنت، وكذلك مزيد من تحرير التجارة ممثلة في أعداد متزايدة من الاقتصادات بما فيها دول مهمة مثل الصين التي طلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي الموافقة على تحرير تجارتها وفتح أسواقها أمام الاستثمار والتجارة العالمية وعولمة الأنشطة الاقتصادية . وترتب على هذه التطورات المهمة زيادة الاستثمارات والتجارة مع أسواق الدول النامية التي كانت إلى حد ما معزولة عن النشاط الاقتصادي العالمي .

وشهدنا وفقاً لهذه التطورات استثمارات كبيرة تذهب إلى الدول النامية باعتبارها أراضي بكرة مملوءة بفرص الاستثمار المتمثلة في حاجة هذه البلدان إلى تطوير مختلف قطاعاتها من مرافق البنية الأساسية إلى قطاعات الانتاج وخدمات الصحة والتعليم التي تحتاجها بشكل متزايد أعداد كبيرة من السكان المتنامية بمعدلات كبيرة، الأمر الذي يمثل فرصاً استثمارية واعدة بالإضافة إلى عوائد استثمارية مرتفعة نسبياً مقارنة بالوضع في الاقتصادات المتقدمة التي بدأت عليها مظاهر الشيخوخة والتشعب والافتقار إلى ديناميكية المجتمعات الشابة .

واتسم معظم عقد التسعينات بتسجيل معدلات نمو عالية خصوصاً بالنسبة لدول شرق آسيا التي أطلق عليها آنذاك النمر الآسيوية، الأمر الذي حدا بالمؤسسات الدولية المتخصصة إلى اثناء أدبيات الاقتصاد حول هذه الظاهرة كان أهمها كتاب البنك الدولي حول المعجزة الآسيوية . إلا ان كثافة وزخم النمو الذي عرفته تلك الدول في التسعينات كان أكبر من قدرتها على استيعابه نظراً لعدم جاهزية البنية الأساسية المؤسسية والتشريعية ل لتعامل بسلسلة مع وتيرة عالية من الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي أدى في النصف الثاني من عقد التسعينات إلى اختناقات انعكست في شكل أزمة مالية أدت إلى هروب رؤوس الأموال وتدهور قيمة العملات المحلية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي . إلا أن الدول النامية بما فيها الدول الآسيوية استطاعت التعافي في فترة قياسية حيث بدأت من جديد بتثبيت أقدامها على طريق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي المستدام . منذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبحت هذه الدول تحقق تقدماً ونمواً اقتصادياً منقطع النظير خصوصاً على صعيد جذب الاستثمارات وتطور الان تاج وتوسع الصادرات . وانعكست هذه الأمور في شكل اطراد مستويات عالية من النمو وتحسن ملموس في مستوى المعيشة وتحقيق فوائض مالية كبيرة وارتفاع في دخل الفرد . ووصل الحال بعض هذه الدول إلى الاستغناء عن قروض صندوق النقد الدولي واستطاع البعض الآخر تسديد ديونه إلى الصندوق في وقت أبكر مما تم في حالة كل من الأرجنتين والبرازيل .

هذا التطور الكبير في أوضاع الدول النامية أحدث تحولاً في موازين القوى الاقتصادية حيث لم يعد نمو الاقتصاد العالمي يعتمد على اقتصادات الدول المتقدمة، بل إن قاطرة نمو الاقتصاد العالمي أصبحت تستند إلى ديناميكية النمو في الاقتصادات الناشئة أكثر منها في الاقتصادات الغربية كما هو عليه الحال في الظروف الحالية . يشار في هذا السياق إلى مؤشرات عدة من شأنها توضيح التغير الذي طرأ على موازين القوى الاقتصادية على صعيد العالم .

1 - هناك فارق كبير بين معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية والدول الغربية حيث ان متوسط النمو في الدول النامية يصل إلى 7%، يقتصر هذا المعدل على مستوى 2% أو أقل في الدول الغربية، وفي بعض الحالات يكون مثل هذا التفاوت كبيراً جداً مثل حالة الصين التي ينمو اقتصادها بما يتجاوز 11% والاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع ألا يتجاوز نموه هذا العالم 1% وعلينا أن نتصور تأثير مثل هذا التفاوت في معدلات النمو إذا أخذنا في الاعتبار استمرار مثل هذا التباين لمصلحة الدول النامية لعقود عدة من الزمن ولا يقتصر فقط على عالم واحد .

2 - في الوقت الذي تعاني فيه أهم الاقتصادات الغربية مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني من عجوزات واختلالات مالية نجد أن كثيراً من الدول النامية اليوم تتمتع بتوازنات وفوائض مالية مهمة .

3 - ظهور شركات مهمة كبيرة للدول النامية في مختلف المجالات أصبحت تنافس الشركات الغربية متعددة الجنسيات . شركة ميتال الهندية للحديد والصلب تعد اليوم أكبر شركة عالمية في هذا المجال . هذا ينطبق على الشركة الكورية سامسونج في مجال الاتصالات والالكترونيات، حتى في مجال النفط نجد أن بعض شركات الدول النامية مثل شركة Petrobras الماليزية أو Petrobras البرازيلية أو Petro China الصينية أصبحت تنافس مثيلاتها الغربية على المستوى العالمي . شهدنا مؤخراً أيضاً استملاك شركة تاتا الهندية لشركة جكور ولاندروفر العالمية .

4- وبعكس ما كان عليه الحال في القرن الماضي فإن الدول النامية أصبحت اليوم مصدراً لرؤوس الأموال ومستثمراً على المستوى الدولي بدلاً من أن تكون متلقياً فقط لرؤوس الأموال . ان ظاهرة صناديق الثروات السيادية تمثل شركات استثمار كبيرة مملوكة للدول النامية تستثمر أساساً في الدول الغربية وتعتبر هذه الظاهرة معاكسة لما تعودنا عليه في السابق من حيث ان الاستثمارات تأتي إلى الدول النامية من الغرب وليس العكس . سوف نتطرق مرة أخرى لهذا الموضوع لاحقاً عند محاولة التعرف إلى تأثير تطورات البيئة الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية .

إذاً هناك تحول في موازين القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي وهناك من دون شك تزايد لأهمية ودور اقتصادات الدول النامية الأمر الذي يشكل اليوم أهم المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية .

ولا شك في ان أحد أهم المتغيرات على صعيد البيئة الاقتصادية العالمية حالياً هو الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار موارد الطاقة وأسعار المواد الأولية والمواد الغذائية . وظاهرة ارتفاعات الأسعار لها حسماً يبدو علاقة بالمتغير الأول الخاص بتزايد أهمية الاقتصادية النامية . وسواء تعلق الأمر بارتفاع أسعار موارد الطاقة أو أسعار المواد الأولية أو المواد الغذائية فجميعها لها علاقة بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه الاقتصادات الهامة .

على صعيد موارد الطاقة والتي أهمها النفط فكما شاهدنا بأن سعر النفط بدأ بتحقيق ارتفاع كبير في سعره ولا يزال منذ العام 2003 حيث تواصل هذا الارتفاع إلى ان تجاوز السعر أكثر من 115 دولاراً للبرميل حتى الآن . وبالطبع فإن استمرار معدلات النمو الاقتصادي لدول نامية مهمة مثل الصين والهند لمدة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن تطلب كميات متزايدة من الطاقة والنفط بشكل خاص في الوقت الذي وصلت الطاقة الانتاجية للدول المصدرة للنفط إلى أقصاها تقريباً دون حصول اكتشافات نفطية جديدة، هذا عدا عن تراجع الاحتياطيات في بعض مناطق الانتاج التقليدية الأمر الذي أدى إلى الشعور بتوجه العالم إلى وضع يندر فيه المعروض من النفط في الوقت الذي يشهد الطلب عليه بفعل معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية . هذا الوضع أدى إلى ارتفاعات كبيرة ومستمرة في أسعار النفط التي انعكست في ارتفاعات مماثلة لكثير من المنتجات والخدمات التي تعتمد على البترول وعلى المنتجات النفطية .

هذا ما حصل أيضاً مع المواد الأولية الداخلة في الصناعة أو البناء مثل الحديد والألمونيوم والنحاس والاسمنت وغيرها والتي ارتبطت زيادة الطلب عليها بمعدلات عالية من النمو الاقتصادي المرتفع في كثير من الدول النامية في الوقت الذي لم يستطع عرض هذه المنتجات أن يجاري قوة وسرعة الطلب، الأمر الذي انعكس في ارتفاعات قياسية في أسعار هذه المواد بشكل أصبح يؤثر على تكاليف الانتاج ويرفع بشكل كبير من مستويات التضخم على مستوى العالم وان كان بدرجات متفاوتة .

هذا ينطبق أيضاً على أسعار المواد الغذائية والأساسية منها بشكل خاص مثل الأرز والقمح والذرة وغيرها والتي ارتفعت أسعارها أخيراً بشكل غير مسبوق .

ان الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية يرجع في جزء منه إلى ظروف مناخية واستنفاد المساحة القابلة للزراعة في بعض المناطق، إلا ان هذا الارتفاع يرجع أيضاً إلى عوامل أخرى مثل محاولة بعض الدول الغربية تحويل استخدام بعض

المواد الغذائية مثل الذرة إلى وقود حيوي بديل للبترول الأمر الذي أدى إلى نقص المعروض من هذه المواد للأغراض الغذائية . لكن يبقى سبب رئيسي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية راجع إلى التحسن الكبير في مستويات المعيشة لدى كثير من الدول النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي كبير خلال العقود الثلاثة الماضية . ففي حالة بلد مثل الصين الذي يسكنه ما يزيد على 1,3 مليار من البشر فقد تغيرت العادات الاستهلاكية مع تحسن مستويات المعيشة حيث زاد الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان الذي استدعى مزيداً من استهلاك الحبوب في شكل أعلاف للمواشي . ان استهلاك الفرد في الصين من اللحوم زاد من 31 كيلوجراماً في عام 1990 إلى 60 كيلوجراماً وفقاً لإحصاءات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة "الفاو" . ان ظاهرة ارتفاع أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية بشكل كبير أدت أخيراً إلى تفشي ظاهرة التضخم على مستوى دول العالم حيث أصبح التضخم اليوم أحد أكبر الهموم الاقتصادية في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء . وسوف نتطرق إلى هذه الظاهرة مرة أخرى عند الحديث عن التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية اليوم على الاقتصادات العربية .

* ورقة عمل قدمها الدكتور المناعي إلى مؤتمر الخليج السنوي الثامن

*المدير العام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي . والمقال يعبر عن وجهة نظر صاحبه ولا يعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي إليها .

التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية - الفرص والتحديات

د . جاسم المناعي

نظراً لأهمية وثقل الاقتصاد الأمريكي وارتباط اقتصاديات العالم بما فيها الاقتصادات العربية بما يحدث لهذا الاقتصاد، فمن الصعب التطرق إلى البيئة الاقتصادية العالمية دون الإشارة إلى ما يجري في الاقتصاد الأمريكي وانعكاساته على الاقتصاد العربي .

خلال فترة الإدارة الأمريكية الحالية التي استمرت ثماني سنوات تقريباً تحول فيها الاقتصاد الأمريكي تدريجياً من حالة كان يحقق فيها معدلات نمو اقتصادية كبيرة نسبياً وتمتع بوفرة مالية مهمة وعملة قوية إلى حالة يتدنّى فيها مستوى النمو الاقتصادي ويعاني فيها من اختلالات وعجزات مالية وتصل فيها العملة الأمريكية إلى مستوى متدنٍ غير مسبوق. من دون شك فإن الإنفاقات العسكرية التي ترتبت على غزو العراق وأفغانستان والاستمرار في الإنفاق على هذه الحروب لها علاقة وثيقة بالعجزات والاختلالات المالية حيث يمكن ان يصل الإنفاق على هذه الحروب إلى حدود 3 تريليونات دولار وفقاً لبعض التقديرات، هذه الإنفاقات الكبيرة كانت سبباً رئيسياً في تحول الفوائض المالية إلى عجز واختلالات مالية ومديونية كبيرة .

وأمام هذه العجزات التي اضطرت الحكومة الأمريكية إلى اللجوء إلى الاستدانة فلم يكن هناك مفر من انخفاض قيمة العملة الأمريكية كنتيجة وحل لهذه العجزات المالية وارتفاع المديونية، وكما شاهدنا ولا زلنا نشاهد استمرت العملة الأمريكية في التدهور انعكاساً لتدهور الأوضاع المالية والاقتصادية الأمريكية .

إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم يتوقف عند هذا الحد، بل خلال الصيف الماضي بدأت تتكشف أزمة مالية كبيرة أخذت تتفاقم مع مرور الوقت وحسبما يبدو فإن تداعيات هذه الأزمة لم تنته بعد حتى الآن .

إن أزمة الرهن العقاري وإن بدأت تداعياتها أخيراً إلا أن بدايتها ترجع إلى بضع سنوات عند محاولة البنك المركزي الأمريكي تنشيط الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة بدرجة كبيرة حيث انخفضت إلى حوالي 1% فقط الأمر الذي شجع كثيراً من الأمريكيين على الاقتراض ولعبت المصارف دوراً في تشجيع الأفراد على الاقتراض خصوصاً في مجال تمويل شراء المنازل حيث وصل الأمر إلى عدم الاهتمام بملاءة الفرد وقدرته على التسديد اعتقاداً بأن رهن المنزل يكفي لضمان تسديد هذه التسهيلات، ولكي تتخلص البنوك من مخاطر هذه القروض، أعادت هيكلتها في شكل سندات عملت على تسويقها بفوائد مغرية إلى أن انفجرت الأزمة عندما تصاعدت أسعار الفوائد وبالتالي زادت تكاليف تسديد هذه القروض حيث بدأت حالات العجز عن التسديد ولجوء البنوك إلى بيع مساكن العاجزين عن التسديد لتغطية خسائرها الأمر الذي

أخذ شكل كرة الثلج وتزايد حالات العجز عن التسديد ومنها تزايد بيع المنازل وانخفاض أسعارها وارتفاع خسائر البنوك المتورطة في هذه الأزمة الأمر الذي جعل كثيراً من المصارف على إثر ذلك تتحفظ على الاستمرار في الإقراض مما أدى إلى خلق أزمة سيولة وارتفاع في تكاليف الاقتراض .

وشاهدنا وفقاً لهذا المسلسل بنوكاً أمريكية كبيرة مثل ستي بنك وميريل لنش تعلن في بداية هذا العام عن خسائر كبيرة بمليارات الدولارات نتيجة لتورطها في هذه الأزمة، وأتت هذه الأزمة لتضيف إلى معاناة الاقتصاد الأمريكي ومعاناة العملة الأمريكية . وتجاه هذه الأوضاع وتخوفاً من نزول الاقتصاد الأمريكي إلى حالة الركود، إذ سارعت السلطات الأمريكية إلى توظيف كل من السياسة النقدية والسياسة المالية للمساعدة على إنقاذ الوضع، فعلى صعيد السياسة النقدية فبالإضافة إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد فإن البنك الاتحادي الفيدرالي عمل أيضاً على تخفيض سعر الفائدة مرات عدة وبشكل كبير وذلك للتخفيف من اعباء مديونية الأفراد والمؤسسات وفي الوقت نفسه لتخفيض تكاليف الاقتراض . إلا أنه حسبما يبدو لم تجد هذه الإجراءات نفعاً حتى الآن حيث إن الأوضاع لازالت متشائمة وأن ضحايا أزمة الرهن العقاري في تساقط مستمر كان آخرها بنك بيرستيرز الذي اضطر السلطات إلى الإيعاز لبنوك أخرى بإتقاذه . هذا كما أن فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بدأت تبدو محدودة على ضوء الظروف الصعبة الحالية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي والمتمثلة في وجود عجوزات مالية كبيرة وتدن هائل للعملة الأمريكية .

هذه الأوضاع الصعبة للاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى في البيئة الاقتصادية الدولية والمتمثلة في تزايد أهمية اقتصاديات الدول النامية والارتفاعات الكبيرة في أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية، جميعها لها من دون شك انعكاسات مهمة على الاقتصاديات العربية .

تأثير البيئة الاقتصادية الدولية في الاقتصاديات العربية: إن أول وأهم تأثير للمتغيرات الدولية في الاقتصاديات العربية على الأقل خلال السنوات القليلة الماضية هو زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره بشكل كبير ومتواصل، إن هذه التطورات وفرت للدول العربية النفطية على الأقل إيرادات مالية كبيرة ساهمت في زيادة الإنفاق على كثير من المشاريع الإنتاجية والعقارية ومشاريع مرافق البنية الأساسية .

كذلك فإن تزايد الإيرادات المالية ساعد دولاً كثيرة في العالم العربي على بناء احتياطات أجنبية مهمة لم تقتصر على دول الخليج بل دول عربية أخرى مثل مصر والجزائر استطاعت تكوين احتياطات مالية كبيرة، وتقدر اليوم احتياطات مصر بما يتجاوز 30 مليار دولار هذا بينما تجاوزت احتياطات الجزائر ما يزيد على 100 مليار دولار .

وساعدت هذه الأوضاع المالية المواتية كذلك على تخلص بعض الدول العربية من مديونياتها الخارجية كحالة الجزائر التي انخفضت مديونيتها الخارجية من مستويات عالية إلى التخلص بشكل كامل تقريباً من هذه المديونيات .

وانعكس التحسن المالي للدول النفطية في مستوى الأداء الاقتصادي حيث ساعدت الاستثمارات الكبيرة على رفع معدلات النمو إلى مستويات كبيرة نسبياً حيث تجاوزت معدلات النمو في بعض دول الخليج 10% سنوياً كما استطاعت مصر تحقيق ما يزيد على 7% والذي يعتبر مستوى قياسي مقارنة بالسنوات السابقة .

وشمل التحسن الاقتصادي الدول العربية غير النفطية وذلك نتيجة لزيادة استثمارات الدول النفطية فيها هذا بالإضافة إلى زيادة تحويلات العمالة العربية المقيمة في دول الخليج .

وساعد هذا الوضع الاقتصادي الايجابي على زيادة التعاملات الاقتصادية بين الدول العربية حيث زادت الاستثمارات البنائية، كما زادت التجارة البينية بدرجة كبيرة بمعدل 15% سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية . ومن دون شك فإن هذه التطورات تمثل فرصاً مهمة ينبغي على الدول العربية الاستفادة منها أقصى ما يمكن .

ويشار عند الحديث عن الاستثمارات، إلى أن الدول النفطية على ضوء الزيادة الكبيرة في الإيرادات المالية توجهت لتعزيز استثماراتها في الخارج ضمن ما أصبح يسمى صناديق الثروات السيادية، وهذه الصناديق هي مؤسسات وهيئات الاستثمار التابعة لحكومات الدول النفطية، وبدأت أخيراً صناديق الثروات السيادية تلفت النظر على الصعيد العالمي لسببين رئيسيين، الأول يتعلق بضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه الصناديق والسبب الثاني يرجع إلى توجه جديد لهذه الهيئات والمؤسسات الاستثمارية يتمثل في زيادة تركيزها على الاستثمارات المباشرة والاستحواذ على شركات ومؤسسات مهمة في الدول الغربية، ولاحظنا وفقاً لذلك بعض التحفظات والحساسيات التي أبدتها الدول الغربية تجاه نشاط هذه الصناديق، الأمر الذي يمثل تحدياً مهماً أمام عمل هذه المؤسسات والهيئات الاستثمارية في كيفية التغلب على مثل هذه التحفظات التي لا ينبغي التقليل من أهميتها .

من التأثيرات المهمة الأخرى للبيئة الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية هو زيادة الاهتمام بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية بشكل عام والدول الآسيوية بشكل خاص . وينعكس هذا الاهتمام من خلال تزايد أهمية الدول النامية الآسيوية في الطلب على النفط ومنتجات البتروكيماويات والألمنيوم التي تنتجها الدول العربية النفطية ويتضح ذلك من زيادة أهمية الأسواق الخليجية والعربية بالنسبة لصادرات كثير من الدول الآسيوية . هذا بالإضافة إلى توجه كثير من شركات الاستثمار العربية والخليجية إلى التوسع في الدول الآسيوية بهدف تنويع جغرافية استثماراتها وكذلك للاستفادة من إمكانات النمو الكبيرة التي تزخر بها أسواق الدول النامية في آسيا . وقد ترتب على هذا التوجه الاقتصادي الجديد زيادة المواصلات والاتصالات بين الدول العربية والدول الآسيوية كما انعكس ذلك في شكل علاقات دبلوماسية وثقافية أكثر، بالإضافة إلى حركة ونشاط سياحي أكبر بين الدول العربية والدول الآسيوية .

ومن المتغيرات الأخرى المهمة التي تواجهها الاقتصاديات العربية اليوم والتي تمثل أكبر التحديات هي مشكلة التضخم التي وصلت في بعض الدول العربية إلى مستويات قياسية وخطرة، وعلى الرغم من أن مشكلة التضخم تعتبر اليوم ظاهرة عالمية إلا أن معدلات التضخم في العالم العربي تفوق بكثير معدلاته في بقية دول العالم، فبينما ارتفع معدل التضخم في أمريكا وأوروبا إلى حدود 3-4% سنوياً ووصل هذا المعدل في بعض الاقتصاديات سريعة النمو مثل الصين

والهند إلى حدود 8% إلا أن مستوى التضخم في بعض الدول العربية يعتبر الأعلى حيث يتجاوز في مصر والأردن 10% ويصل في بعض دول الخليج إلى حدود 14%، وينعكس مستوى التضخم المرتفع في أسعار المحروقات وأسعار العقارات وأسعار مواد البناء وأسعار المواد الغذائية، وترجع هذه المشكلة المتفاقمة إلى مجموعة أسباب منها الارتفاع الكبير لأسعار النفط والمشتقات النفطية وارتفاع الاسعار العالمية لمواد البناء والمواد الغذائية .

وفاقم من هذه المشكلة بالطبع مستوى الاتفاق المرتفع خصوصا في دول الخليج الذي خلق مستويات عالية من السيولة التي اشعلت ارتفاعات الاسعار، كما ان ارتباط عملات بعض الدول العربية بالدولار اضعف من القوة الشرائية لهذه العملات على ضوء الانخفاض الكبير للدولار الأمر الذي أسهم في ارتفاع اضافي لأسعار المستوردات خاصة تلك المسعرة بغير الدولار .

وعلى الرغم من ان الاقتصادات العربية لم تتأثر كثيرا بأزمة الرهن العقاري حيث اقتصر آثارها على عدد محدود من البنوك وبدرجات لا تعتبر حرجة وحسبما يبدو تم احتواؤها، إلا أن تداعيات هذه الأزمة على السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية، انعكست سلبا على الأوضاع الاقتصادية في دول عربية عدة، حيث ان اضطراب امريكا الى تخفيض سعر الفائدة على الدولار بشكل كبير للتخفيف من هذه الأزمة ولتجنب الركود تمت مجاراته من قبل الدول العربي ة المرتبطة بالدولار في الوقت الذي تعاني منه هذه الدول من ارتفاع مستوى التضخم الذي يحتاج الى رفع سعر الفائدة وليس الى تخفيضه .

ومع استمرار الخفض في سعر الفائدة على الدولار في الوقت الذي يستمر فيه التضخم في الدول العربية على مستوى مرتفع فقد وصل الى أن تكون اسعار الفائدة في الدول المرتبطة بالدولار اسعارا سالبة لا تشجع على الادخار بل تزيد من مستويات السيولة المرتفعة اصلا .

بشكل موجز يمكننا القول ان تأثيرات البيئة الاقتصادية الدولية تمثل اليوم امام الدول العربية فرصا مهمة ممثلة في ارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، هذا كما ان تزايد أهمية ودور الدول النامية من شأنه توفير فرص جديدة للدول العربية في تنويع وتوسيع علاقاتها الاقتصادية لكن البيئة الاقتصادية الدولية تمثل ايضا مجموعة تحديات للدول العربية أهمها ارتفاع مستويات التضخم وكيفية التعامل مع التدهور الكبير في قيمة الدولار وما يترتب على ذلك على صعيد التضخم المستورد والسياسة النقدية الملائمة .

ورقة عمل قدمها الدكتور المناعي إلى مؤتمر الخليج السنوي الثامن

المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي .

والمقال يعبر عن وجهة نظر صاحبه ولا يعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي اليها